

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وعلاقته بالسياحة

The reality of foreign direct investment in Egypt and its relation to tourism

نور الدين قالكيل¹، ليلي غضبان²¹ كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 1. الجزائر kalkil.nour@gmail.com² المركز الجامعي بريكمة، الجزائر ghod.leila@gmail.com

تاريخ النشر: 19/12/2019

تاريخ القبول: 25/11/2019

تاريخ الاستلام: 03/07/2019

ملخص: تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية. حيث تشكل واحدة من أحد أهم مصادر الدخل القومي بما توفره من عائدات سنوية، وعوائد العملة الأجنبية، والمشاركة بشكل كبير بالنتائج المحلي الإجمالي، وعلى اعتبار مصر من أبرز الدول السياحية في العالم بما تستحوذ عليه من مقومات طبيعية وتاريخية، فهي تعمل جاهدة لتطوير قطاع السياحة من خلال جملة من القوانين والتشريعات من أجل جذب المستثمرين الأجانب وزيادة إمكانيات البلد للحصول على القدر اللازم من الاستثمار الأجنبي المباشر للهوض بالقطاع السياحي.

لذلك تهدف هذه الورقة البحثية، إلى الكشف عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر وعلاقته بتطوير قطاع السياحة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، السياحة.

رموز jel: F21

Abstract : Tourism is a vital economic area for many countries, both developed and developing, and is one of the most important sources of national income, with its annual revenues, foreign exchange earnings, significant participation in gross domestic product and the consideration of Egypt as one of the most prominent tourist countries. In the world, with its natural and historical fundamentals, it strives to develop the tourism sector through a range of laws and legislations to attract foreign investors and increase the country's potential to obtain the necessary amount of foreign direct investment to promote the tourism sector.

This research paper aims to uncover the reality of foreign direct investment in Egypt and its relationship to the development of the tourism sector.

Keywords: investment, foreign direct investment, tourism.

Jel Classification Codes: F21

Résumé: Le tourisme est un domaine économique vital pour de nombreux pays, développés et en développement, et est l'une des sources les plus importantes de revenu national, avec ses revenus annuels, ses recettes en devises, sa participation importante au produit intérieur brut et la considération de l'Égypte comme les pays touristiques les plus importants. Dans le monde, avec ses fondamentaux naturels et historiques, il s'efforce de développer le secteur du tourisme à travers une série de lois et de législations pour attirer les investisseurs étrangers et augmenter le potentiel du pays à obtenir le montant nécessaire des investissements directs étrangers pour promouvoir le secteur du tourisme.

Ce document de recherche vise à découvrir la réalité de l'investissement étranger direct en Égypte et sa relation avec le développement du secteur du tourisme.

Mots-clés: investissement, investissement étranger direct, tourisme.

Codes de classification de Jel: F21

1. مقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية -ناهيك عن الدول المتقدمة- للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي مقدمتها تطوير قطاع السياحة بالوطن، والتي يمكن معالجتها بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة لامتناس القدر الأكبر منها، حيث تحاول مصر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعليه تتمحور إشكالية الدراسة حول:

ما هي علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع السياحي في مصر؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر
- التعرف على السياحة في مصر
- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع السياحي.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات .

ونظرا لكون الاستثمار يعتبر الوسيلة ذات الأهمية التي تساهم في عملية التنمية لأي دولة ما كان من الضروري أن نخرج أولا على موضوع الاستثمار من خلال مفهومه، ليكون ذلك مدخلا للتطرق للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر.

1.2. مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وقد كان لمصطلح الاستثمار، الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمره الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه (سويلم، 2009، صفحة 23).

كما يعني الاستثمار كل اكتساب لأموال من أجل الحصول على منتج أو استهلاكه (قربوع، 1999، صفحة 02).

- ويضاف إلى هذين التعريفين مفهوم آخر للاستثمار حيث يعرف على أنه عملية صرف أموال في الوقت الحالي من أجل الحصول من ورائها على نتائج في المستقبل، وهذا المعنى يشمل الاستثمار كل الموارد والمواد والأشياء المحصل عليها لهذا الغرض (عدون، 1997، صفحة 153).

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الاستثمار هو : مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذها بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة (صيام، 1997، صفحة 19).

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر

إن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

فالاستثمار الأجنبي غير المباشر لم نجد هناك اختلافاً كبيراً حول هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، ويقصد به استثمار المحفظة (الاستثمار المحفظي) أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصة أو سندات الدين أو سندات الدولة في الأسواق المالية، لكن الملكية لا تعطي للأفراد أو الهيئات أو الشركات حق الممارسة لدى نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن بالاستثمار الأجنبي المباشر (أبوقحف، 1989، صفحة 13).

وتشير الدراسات الحديثة إلى تطور هذا النوع من الاستثمار، غير أنه يبقى عرضة للتطورات نتيجة للأزمات المالية، وبذلك اتجهت الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لمرونته خلال الأزمات المالية. وكذلك للمزايا التي تترتب عليه وكذا تأثيره على الاستثمار المحلي والنمو الأقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحفظة عليه.

ونظراً لكون هذا النوع من الاستثمارات هو محل دراستنا فسوف نتعرض بالتحليل في النقاط الموالية إلى المفاهيم الأساسية له والخصائص وكذا أشكاله ومحدداته.

1.2.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضاً منها فيما يلي:

- المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية، أو إنشائية، أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الريح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (شبان، 7-9 أبريل 1994).
 - تعريف صندوق النقد الدولي الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان اقتصادي من اقتصاد ما على مصلحة دائمة مؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (قدي، 2003).
 - ويرى فريد النجار: "انه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيضة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل (النجار، 2000، صفحة 13).
 - وفي تعريف آخر: "إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر، سواء كان ذلك في مجال الصناعة الإستخراجية أو التحويلية، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني (عبد العزيز، 2005، صفحة 17).
 - تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف المشرع الجزائري الاستثمار بمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03 جويلية 2001 المتضمن قانون المناجمنت، الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: ((الجريدة الرسمية، 2001)).
 - ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، توسيع قدرات الإنتاج، إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة
 - ✓ المساهمة في رأس مال المؤسسة بشكل مساهمات نقدية أو عينية
 - ✓ استعادة نشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية
- وبعد عرضنا للتعريف السابقة يتضح لنا أن مجملها يتفق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع ويكون هذا في الأجل الطويل.

وتنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل 100% أو يملكها ملكية مشتركة.

2.2.2. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينفرد الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص تميزه عن بقية التدفقات المالية الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المنافسة، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات.
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.
- يؤدي الاستثمار المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات العمال والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية (عطا الله، 2010، الصفحات 103-105).
- يتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات (حسب الله محمد، 2005، صفحة 19).

1.3.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد والتنوع، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار وهي موضحة كما يلي: (بعداش، 2008، الصفحات 52-53).

2.3.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية.

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

1.2.3.2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: و يقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين

أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب و عادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

2.2.3.2. الاستثمار المشترك: ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، و هو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية. ويمكن تمييز الشكلين التاليين:

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب و نظرائهم المحليين.
- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة، و هنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10 % من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا.

3.2.3.2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي الذي ينتهي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: و هو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات و إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: ويتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجنب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات و الآلات و الملابس و المواد الغذائية... الخ.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي: و هو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية و إنما في شكل خدمات مثل الاتصالات و النقل و البنوك و التأمين و مكاتب الدراسات و الفنادق... الخ.

4.2.3.2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: بما أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هو تحقيق أعلى الأرباح الممكنة ، لهذا لا بد أن يأخذ هذا الاستثمار بنظر الاعتبار المحددات أو القيود أو العقبات التي تؤثر في تحقيق هذا الهدف. ويمكن أن نوضح أهم تلك المحددات من خلال الآتي: (مناتي صالح، 2013، الصفحات 361-362).

- كلفة عناصر الإنتاج بخاصة أجور قوة العمل ، فحينما تكون هذه الكلفة عالية تكون عامل غير مشجع لقيام هذا الاستثمار، وبالعكس حينما تكون هذه الكلفة واطئة تؤدي إلى تشجيع هذا الاستثمار.
- إنتاجية عنصر قوة العمل، فإذا كانت هذه الإنتاجية عالية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالعكس حينما تكون منخفضة.
- معدلات النمو الاقتصادي ، فحينما تكون هذه المعدلات عالية تقود إلى تحفيز هذا الاستثمار ، وحينما تكون هذه المعدلات منخفضة تكون مقيدا لهذا الاستثمار.
- ارتفاع معدلات التضخم النقدي يمثل معيقا للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا التضخم مرغوبا يكون مشجعا له.
- حجم السوق، فالحجم الصغير للسوق الناتج عن انخفاض دخول الأفراد في البلد النامي يكون عامل غير مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا الحجم كبير فهو يشجع على هذا الاستثمار.
- ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا الميزان في حالة عجز فهو يكون عنصر تقييد لهذا الاستثمار.

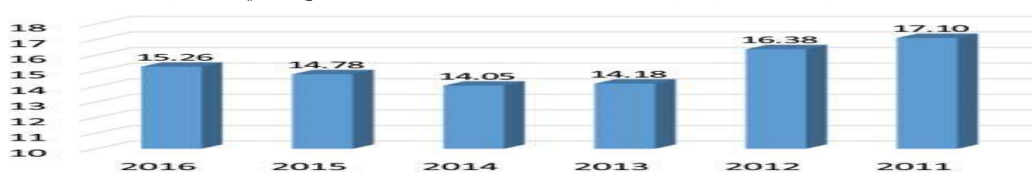
- سياسات تقييد التجارة والمركزية في إدارة الاقتصاد ، تكون عوامل غير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالعكس في حالة سيادة سياسات تحرير التجارة و الإصلاح والانفتاح نحو الخارج تكون عوامل محفزة لهذا الاستثمار.
- زيادة مديونية البلد للعالم الخارجي ، لدول أخرى أو منظمات دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ، حيث تشكل هذه المديونية تحدياً لهذا الاستثمار، لأن هذا البلد يكون أمام مسألة تسديد جزء من الديون (أقساط وفوائد) في أوقات محددة ، مما يجعل هذا البلد عاجزاً في تسديد ذلك ، فيلجأ إلى إعادة جدولة ديونه ، وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزان مدفوعاته وبالتالي تقييد حركة رأس المال الأجنبي إليه.
- تردي البنية التحتية للاقتصاد ، كالطرق ووسائل النقل والمواصلات ، يمثل تحدياً لهذا الاستثمار ، وبالعكس حينما تتوفر للبلد بنية تحتية متكاملة.
- ضعف التسهيلات المصرفية وتدني سعر الفائدة في البنوك التجارية لا يساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالعكس في حالة ارتفاع هذا السعر يكون عنصر إيجابي في استقبال هذا الاستثمار.
- ضعف الاستقرار السياسي والأمني ، يشكل عامل تحدياً لهذا الاستثمار ، وبالعكس حينما يكون هذا الاستقرار متيناً.

4.2 : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

1.4.2 تطور الاستثمار في مصر ما بعد الثورة:

تأثر الاستثمار في مصر بالتحويلات السياسية والاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية، ف سجل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بنسبة 13,6% خلال الفترة 2011-2014 وقد تراجع من 17,10% عام 2011 إلى 14,18% عام 2013، و14,05% عام 2014، ليعود ويرتفع إلى 14,78% عام 2015، كما سجلت الأعوام الخمسة من 2011 إلى 2015 متوسط استثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 15,30% ويعود هذا التراجع إلى عدة عوامل كالأضطرابات السياسية والأمنية وتأثيرها على مناخ الاستثمار في مصر، بالإضافة إلى عوامل إقتصادية أهمها تراجع إيرادات السياحة والصناعات التحويلية والزراعة والنفط، وتراجع الصادرات، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، في المقابل تم التوقع بأن يرتفع الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 15,26% عام 2016، نتيجة الإصلاحات التشريعية والضريبية والهيكلية وعودة الاستقرار السياسي والاقتصادي، الأمر الذي استتبع قيام وكالات التصنيف الائتماني العالمية برفع التقييمات السيادية والرؤية المستقبلية للبلاد.

الشكل رقم (01): رسم بياني بين الاستثمار في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، بيروت - لبنان، جانفي 2016، ص 26.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر: (مليون دولار)

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	6.386	483 -	6.031	4.192	4.783	6.885

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي. <http://www.albankaldawli.org>

تحولت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر والبالغة 6.386 ملايين دولار عام 2010 إلى سلبية بمبلغ 483 مليون دولار عام 2011، نتيجة التوترات السياسية والأمنية التي شهدتها مصر في أعقاب الثورة والتي أدت إلى انسحاب الشركات والمستثمرين الأجانب من السوق المصرية، وبالرغم من الأحداث والتطورات التي شهدتها السياحة المصرية خلال

العامين الماضيين، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر بنسبة 14,1% من 4.192 ملايين دولار عام 2013 إلى 4.783 ملايين دولار عام 2014 لتصل إلى قيمة 6.885 في سنة 2015.

ويظهر الجدول رقم (02) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى مصر خلال الفترة جانفي 2003 - ماي 2015 حيث بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة المذكورة 740 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل 550 شركة عربية وأجنبية، وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات حوالي 121.278 مليار دولار، كما ساهمت في توظيف 206 آلاف عامل، وكانت الإمارات العربية المتحدة وقطر واليونان والمملكة المتحدة والكويت أكبر 5 دول مستثمرة في مصر بحسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فاستحوذت على 58,4% من الإجمالي، وتصدّرت الولايات المتحدة القائمة من حيث عدد الشركات (86 شركة) وعدد المشروعات (102 مشروعاً) المنفذة في مصر خلال الفترة نفسها، تليها الإمارات العربية المتحدة (64 شركة و99 مشروعاً) وتجدر الإشارة إلى أن أبرز الشركات المستثمرة في مصر خلال الفترة المذكورة هي شركات خليجية.

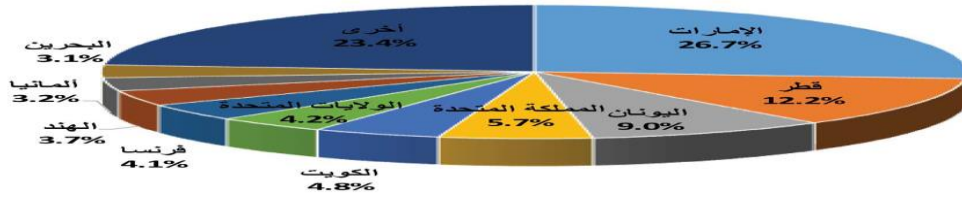
الجدول رقم(02): الاستثمارات الواردة إلى مصر خلال الفترة جانفي2003- ماي 2015.

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
1	الإمارات	64	99	44.827	32.378
2	قطر	6	9	7.964	14.769
3	اليونان	7	9	5.359	10.923
4	المملكة المتحدة	41	59	9.083	6.968
5	الكويت	16	22	17.678	5.771
6	الولايات المتحدة	86	102	15.384	5.090
7	فرنسا	30	64	6.433	4.921
8	الهند	28	31	8.757	4.485
9	ألمانيا	23	25	5.908	3.897
10	البحرين	4	4	1.058	3.711
11	إيطاليا	20	23	5.029	3.254
12	كندا	13	15	3.351	3.203
13	السعودية	19	41	12.205	2.180
14	كرواتيا	1	1	146	2.008
15	سويسرا	14	19	4.910	1.835
16	اسبانيا	24	27	7.101	1.832
17	إيران	2	3	3.864	1.552
18	هولندا	5	8	1.579	1.418
19	الصين	15	17	4.098	1.029
20	كوريا الجنوبية	10	13	7.730	867
21	هونغ كونغ	4	6	1.967	842
22	تركيا	14	16	4.901	840
23	اليابان	12	13	5.306	784
24	روسيا	12	12	4.984	677

648	1.669	5	5	تايلاند	25
538	748	8	6	سنغافورة	26
519	1.766	7	6	استراليا	27
482	427	4	4	النرويج	28
438	534	5	5	جنوب أفريقيا	29
357	264	3	3	تشيلي	30
3.063	10.727	70	51	أخرى	
121.278	205.757	740	550	الإجمالي	

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، بيروت - لبنان، جانفي 2016، ص 28.

الشكل رقم (02): أهم الدول المستثمرة في مصر خلال الفترة 2003-2015 (كنسبة من المجموع).



المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، بيروت - لبنان، جانفي 2016، ص 29.

ويُظهر الجدول رقم (03) الموالي تركُّز الاستثمارات الواردة إلى مصر خلال الفترة جانفي 2003 - ماي 2015 في قطاع

العقارات (32,4%) والنفط والغاز (30,1%) والمواد الكيميائية (9,6%)، والسياحة والفنادق (4,0%)، مع الإشارة إلى أن الاستثمارات في هذه القطاعات الأربعة قد خلقت 82.049 ألف وظيفة خلال الفترة المذكورة.

الجدول رقم (03): الاستثمارات الواردة إلى مصر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة جانفي 2003- ماي 2015.

الترتيب	القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	النسبة من الإجمالي
1	العقارات	28	34	51.199	39.240	32,4
2	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	45	70	13.854	36.563	30,1
3	المواد الكيميائية	26	31	7.912	11.687	9,6
4	الفنادق والسياحة	36	43	9.084	4.851	4,0
5	الطاقة المتجددة/ البديلة	5	5	982	4.393	3,6
6	الغذاء والتبغ	39	53	16.802	2.533	2,1
7	الاتصالات	27	30	3.769	2.480	2,0
8	البلاستيك	17	17	8.758	1.895	1,6
9	الخدمات المالية	54	121	4.211	1.845	1,5
10	التخزين	5	7	2.840	1.792	1,5
	أخرى	268	329	86.346	14.000	11,5
	الإجمالي	550	740	205.757	121.278	

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، بيروت - لبنان، جانفي 2016، ص 30.

وبالنسبة للتوزيع القطاعي لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر، تشير أحدث البيانات المتوفرة إلى استحواذ قطاع البترول على أكثر من 60% من إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة جويلية/مارس من السنة المالية 2015/2014، يليه قطاع الخدمات (حوالي 12%)، فالتشييد والبناء (6%)، فالصناعة (2%).

في هذا الإطار، يُظهر الجدول رقم (04) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من عدد من الدول الأجنبية، حيث بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من الإتحاد الأوروبي خلال السنوات الخمس الماضية حوالي 34,8 مليار دولار بالتقريب، تليه المملكة المتحدة (24,6 مليار دولار)، فالولايات المتحدة (8,9 مليارات دولار)، فبلجيكا (4,9 مليارات دولار). وبعد أن شهدت تراجعاً من معظم الدول خلال السنة المالية 2013/2012، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر خلال العامين الماضيين، مما يعكس جهود الحكومة المصرية لتحسين بيئة الاستثمار وإعادة ثقة المستثمرين الأجانب، ففي العام المالي 2015/2014 ارتفعت الاستثمارات الواردة من معظم الدول الأجنبية وخاصة من الصين، وإسبانيا، وكوريا، ولوكسمبورغ، وإيطاليا، من جهة أخرى انخفضت من عدد من الدول الأوروبية وخاصة اليونان نتيجة الأزمة المالية التي مرت بها البلاد.

الجدول رقم (04): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر وفقاً للدول (مليون دولار).

المجموع	2015-2014	2014-2013	2013-2012	2012-2011	2011-2010	
34.786,3	6.889,7	6.647,1	5.624,6	9.510,4	6.114,5	الاتحاد الأوروبي
24.596,7	5.356,9	5.115,6	3.997,4	5.819,7	4.307,1	المملكة المتحدة
8.897,1	2.115,8	2.230,3	2.182,9	577,6	1.790,5	الولايات المتحدة
4.866,3	663,8	617,0	719,6	2.089,2	776,7	بلجيكا
1.386,3	230,2	347,4	266,1	315,6	227,0	فرنسا
1.092,5	181,6	192,4	163,5	409,4	145,6	هولندا
1.047,8	190,2	194,2	186,4	202,5	274,5	ألمانيا
658,2	165,0	94,5	115,4	124,8	158,5	سويسرا
568,8	37,1	16,8	75,1	193,3	246,5	إيطاليا
376,2	10,7	14,2	39,9	309,6	1,8	السويد
284,2	44,3	31,0	169,2	12,5	27,2	تركيا
279,5	50,6	66,4	98,4	36,7	27,4	اليابان
243,7	163,5	47,3	23,9	4,6	4,4	كوريا
237,2	60,5	6,3	48,8	73,6	48,0	الصين
197,9	141,0	46,9	6,2	3,1	0,7	لوكسمبورغ
171,8	28,4	5,5	30,4	61,0	46,5	إسبانيا
165,8	4,5	46,1	18,4	55,6	41,2	اليونان

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، بيروت – لبنان، جانفي 2016، ص 31.

2.4.2 الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية في مصر

تصدرت مصر قائمة الدول العربية المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003 – 2015، باستحواذها على مشروعات بقيمة 99.248 مليون دولار، وبحصة تبلغ 26,8% من إجمالي قيمة مشروعات الاستثمارات العربية البينية البالغة 369.739 مليون دولار في الفترة نفسها.

وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية حوالي 7.652,3 ملايين دولار، ويظهر الجدول رقم (05) تصدر الدول الخليجية قائمة الدول العربية المستثمرة في مصر، إذ بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية حوالي 3.234,9 ملايين دولار، تليها السعودية (1.571,9 مليون دولار)، والبحرين (811,6 مليون دولار)، وقطر (805,5 مليون دولار)، والكويت (534,9 مليون دولار)، وفي تطور إيجابي يعكس الإجراءات المتخذة في مصر خلال العام 2015 لخلق بيئة مواتية للاستثمار، ارتفع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من الدول العربية من قيمة 1.290,1 مليون دولار في السنة المالية 2015/2013 ليصل إلى 2.667,5 مليون دولار خلال السنة المالية 2015/2014، بعد أن سجل انخفاضاً بنسبة 11,6% خلال السنة المالية 2014/2013، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر خلال السنة المالية 2015/2014 من كل من الإمارات العربية المتحدة بقيمة تقدر (981,3 مليون دولار)، والسعودية بقيمة تقدر (364,7 مليون دولار)، والكويت بقيمة (107,2 مليون دولار)، لبنان بقيمة (22,4 مليون دولار) والسودان بقيمة (1,4 مليون دولار)، واليمن بقيمة (0,7 مليون دولار) في المقابل انخفضت من كل من البحرين، قطر، الأردن، سلطنة عُمان، ليبيا، وتونس (بنسب ملحوظة).

الجدول رقم (05): صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من الدول العربية (مليون دولار)

المجموع	2015-2014	2014-2013	2013-2012	2012-2011	2011-2010	
3.234,9	1.382,5	401,2	480,6	559,8	410,8	الإمارات العربية المتحدة
1.571,9	649,1	284,4	191,7	240,4	206,3	السعودية
811,6	136,5	193,7	262,7	152,5	66,2	البحرين
805,5	94,4	109,1	375,6	34,9	191,5	قطر
534,9	236,8	129,6	46,4	63,5	58,6	الكويت
280,4	110,1	87,7	26,1	48,1	18,4	لبنان
67,8	17,5	22,0	14,6	10,7	3,0	الأردن
61,1	11,6	13,4	10,9	13,3	11,9	سلطنة عمان
44,3	10,0	11,6	5,0	5,3	12,4	ليبيا
26,7	3,2	2,5	3,5	2,7	14,8	اليمن
19,2	1,2	6,7	2,0	5,5	3,8	تونس
5,1	2,2	0,8	1,1	0,6	0,4	السودان
188,9	22,4	27,4	36,2	48,4	54,5	أخرى
7.652,3	2.667,5	1.290,1	1.456,4	1.185,7	1.052,6	مجوع الدول العربية

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، بيروت - لبنان، جانفي 2016، ص 32.

3.4.2 تحفيز المستثمرين في مصر:

حرصت الحكومة المصرية منذ بداية العام 2015 على تحسين بيئة الاستثمار وخلق مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية على حدٍ سواء، ومن أهم الإصلاحات والإجراءات المتخذة كان تعديل قانون الاستثمار وتفعيل نظام «الشباك الواحد» للاستثمارات المحلية والأجنبية، و«الشباك الواحد» عبارة عن آلية إلكترونية ترمي إلى توحيد جهة تأسيس الشركات والمنشآت، حيث يقوم المستثمر بتقديم طلباته إلكترونياً لهيئة الاستثمار التي تكون وكيلاً عنه، ويتم تسليم المستندات وتُرسل للجهة المنوط بها لفحصها ثم تعود إلكترونياً بالموافقة أو الرفض، وتعتبر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة هي الجهة المنوط لها التعامل مع الأمور التي تتعلق بمنح التراخيص والموافقات للاستثمار، وتقديم كل الخدمات الخاصة بالاستثمار، الأمر الذي يساهم في تسهيل الحصول على التراخيص وتبسيط إجراءات تأسيس الأعمال والشركات والمنشآت.

كما شهد عام 2015 كذلك أهم خطوة لخلق بيئة مواتية للاستثمار ومشجعة للمستثمرين وهي تعديل دور لجنة فض المنازعات لتصبح قراراتها لها قوة القانون والقرار الجمهوري من قبل الجهات الإدارية بالدولة، بالإضافة إلى إصدار قانون لتنظيم الضمانات المنقولة والذي يهدف إلى تيسير سبل التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر واستخدام الأصول المنقولة كضمانات للتمويل حتى لا يشترط الاستثمار وجود ضمانات عقارية.

3: السياحة

إن السياحة في العالم أكثر من أي وقت مضى تلقى إقبالا و توسعا لم يشهده أي قطاع اقتصادي في العالم سواء من ناحية نمو القطاع أو عدد الاستثمارات التي تنجز سنويا، فحتى الدول التي لا تملك قوة اقتصادية صناعية أو استخراجية تستطيع الاستفادة من السياحة لرفع الدخل القومي و خدمة ميزان المدفوعات.

وفي ما يلي من هذا الجزء الثاني سيتم التطرق إلى السياحة من حيث التعرض إلى مفهومها وأنواعها ثم التطرق إلى السياحة في مصر والتعرف على مقومات ومؤشرات السياحة بها.

1.3: مفهوم السياحة وأنواعها

1.1.3: مفهوم السياحة

• يقول جوير فرولر السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على الاستجمام وتغيير الجو والوعي الثقافي المنبثق عن تذوق مجال المشاهدة الطبيعية. (كافي، 2009، صفحة 14).

• كما تعرفها المنظمة العالمية للسياحة: على أنها: مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر و الانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى. (Jean, 2007, p. 04).

• كما أن السياحة مصطلح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة (العمرابي، 2013، صفحة 34)

إن تعريف السياحة يقودنا إلى تعريف السائح، حيث إن هناك عدة تعاريف للسائح نذكر منها:

• السائح: هو الشخص الذي سافر خارج محل إقامته الأصلي لأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة، سواء كان داخل بلده (السائح الوطني) أو داخل بلد غير بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد على 24 ساعة وإن قلت عن ذلك أصبح متنزها. (الحجاب، 2002، صفحة 22)

تعريف قاموس أكسفورد (Oxford): عرف قاموس أكسفورد السائح بأنه " الشخص الذي يقوم برحلة أو رحلات بغرض الترويح و التثقيف أو من أجل الاهتمامات الخاصة أو لكون منطقة الاستقبال مفضلة إليه (عوينان، 2012-2013، الصفحات 94-93)

نستنتج من التعاريف السابقة ما يلي:

- تهتم السياحة بالجوانب النفسية والاجتماعية للفرد وما تقدمه من راحة وترويح عن النفس
 - تتضمن السياحة تنقل الفرد من الوسط الذي يقيم فيه لفترة معينة
 - الهدف من السياحة هو المتعة دون وجود هدف للكسب المادي
 - السائح هو أي شخص يغادر مكان إقامته ويرتحل إلى أماكن أخرى تحقق له إشباعا نفسيا ومتعه.
- 2.1.3 أصناف السياحة: يمكن إجمال مختلف أنواع السياحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (06): التقسيم العام لأنواع السياحة

معايير التقسيم	أنواع السياحة وفقا للمعيار المستخدم
الموقع والحدود	- سياحة دولية (خارجية) - سياحة محلية (داخلية)
مناطق الجذب السياحي الهدف	- سياحة طبيعية - سياحة اجتماعية - سياحة ثقافية
الهدف	- سياحة ترويجية - سياحة ثقافية - سياحة علاجية - سياحة دينية - سياحة رياضية - سياحة مؤتمرات - سياحة رجال الأعمال
التنظيم	- عائلية - سياحة فردية - سياحة جماعية (مجموعات سياحية)
أعمار السياح	- سياحة الشباب (16-30) سنة - سياحة الناضجين (30-60) سنة - سياحة كبار السن (المسنين)
فترة الإقامة	سياحة دائمة - سياحة موسمية

المصدر: هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 13، ورقلة - الجزائر، 2013، ص 79، "بتصرف".

2.3: السياحة في مصر

تعد السياحة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد القومي المصري، حيث أنها تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير على ميزان المدفوعات، كما أنها تعد إحدى النشاطات التي تسهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى كونها تمثل صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتنفرد مصر بعناصر جذب سياحية هامة، وذلك لتعاقب مختلف الحضارات عليها من عصر الفراعنة مروراً بالحضارات القبطية والإسلامية والعصور القديمة والحديثة، وقد شكلت تلك الحضارات أثاراً معمارية خالدة من مبان وقصور ومعابد، لذلك تعتبر مصر من أقدم المجتمعات الحضارية في التاريخ حتى صارت تسمى بأمة الدنيا.

1.2.3: مقومات السياحة المصرية.

تعد مصر مقصداً للسياح على مر العصور لما تمتلكه البلاد من مقومات سياحية تضعها على الخريطة العالمية للسياحة، حيث تزخر مصر بمجموعة من المقومات السياحية، اختلفت وتنوعت بين المقومات الطبيعية من موقع جغرافي ومناخ وتضاريس، ومقومات مادية متنوعة، حيث شكلت هذه المقومات القاعدة الأساسية للسياحة المصرية، وتتمثل هذه المقومات في ما يلي:

● المقومات الطبيعية:

تتمتع مصر بموقع جغرافي هام، فهي تقع في منطقة التقاء ثلاث قارات وهي قارة إفريقيا وأوروبا وآسيا، وبذلك تحتل مكانة سياسية قوية بين باقي الدول الأخرى في المنطقة، وتعتبر المقومات الجغرافية في مصر من أهم المقومات السياحية التي أعطت لها وزناً سياحياً، فتكثر فيها الجبال في المناطق الشرقية منها على الساحل البحر الأحمر، و بعض التلال المرتفعة في منطقة جنوب شرق القاهرة، وتطل على جهة الشمال على البحر الأبيض المتوسط، و من جهة الشرق على البحر الأحمر، و يمر في وسطها نهر النيل الذي يعتبر شريان الحياة لمصر، حيث يتفرع عند مدينة القاهرة إلى فرعين دمياط و الرشيد، كما تربط بين البحرين الأبيض و الأحمر قناة السويس والتي تصل الشرق بالغرب.

المناخ في مصر يتصف بالاعتدال طوال العام، حيث يسوده الدفء شتاء خصوصا في الجنوب (مناطق أسوان، و الأقصر و أسيوط...)، أما صيفا فهو متوسط الحرارة نهارا ، وتنقسم مصر مناخيا إلى ثلاث مناطق هي منطقة الساحل الشمالي، منطقة وادي النيل ومنطقة سيناء و البحر الأحمر.

● المقومات التاريخية للسياحة المصرية.

تتمتع مصر بمقومات تاريخية كثيرة، فالآثار الفرعونية المنتشرة في أنحاء مصر شاهدة على حضارة مصر وتاريخها العميق، وأهم هذه المقومات نجد :

- منطقة أسوان تقع على الضفة الشرقية للنيل ، حيث يوجد بها العديد من المناطق الأثرية التاريخية.
- منطقة الإسكندرية و الساحل الشمالي: تعد من أكبر موانئ مصر و العاصمة الثانية للبلاد ، سميت بهذا الاسم نسبة إلى الإسكندر الذي أمر بإنشائها عام 332 قبل الميلاد.
- كما نجد الآثار الإسلامية متنوعة في مصر فمنها :
- الجامع الأزهر: بناه القائد الفاطمي جوهر الصقلي عام 291 م الموافق ل 369 هجري، بأمر من الخليفة المعز لدين الله ليكون مسجدا و مدرسة.
- مسجد عمرو بن العاص: يعد أول مسجد بني في مصر بعد الفتح الإسلامي في منطقة الفسفاط، ويعرف بالجامع العتيق، وتم إنشاؤه عام 21 للهجرة الموافق لعام 642 م و قد أنشأه القائد عمرو بن العاص.

2.2.3 : مؤشرات السياحة في مصر:

1.2.2.3 تطور عدد السياح في مصر 2010-2015.

الجدول رقم (07): السائحون الوافدون إلى مصر طبقا لمجموعات الدول من 2010 إلى 2015. (الوحدة بالألف).

مجموعات الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عرب	2.092	1.802	2.270	1.761	1.620	1.735
%	14,2	18,3	19	18,6	16,4	18,6
أوروبيون	11.177	7.211	8.416	6.976	244	6.793
%	75,9	73,3	73	73,7	76,7	72,8
أمريكيون	563	287	285	240	7.578	293
%	3,8	2,9	2,5	2,5	2,5	3,2
أخرى	899	545	561	487	437	503
%	6,1	5,5	4,9	5,2	4,4	5,4
الإجمالي	14.731	9.845	11.532	9.464	9.878	9.328
%	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، <http://www.capmas.gov.eg> للسنوات من (2010 إلى 2013)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، ادارة الإحصاء وقواعد المعلومات جامعة الدول العربية عدد5 مارس 2015، والعدد 6 جانفي 2017 لحساب معطيات السنوات (2014 و2015).

يوضح الجدول أعلاه عدم الاستقرار في عدد السياح الوافدين إلى مصر حيث بلغ عدد السائحين الذين زاروا مصر عام 2010 أكثر من 14,7 مليون سائح، وانخفض إلى 9,8 مليون في سنة 2011، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى المشاكل السياسية التي عرفتتها مصر خلال هذه السنة، والمتمثلة في الثورة الشعبية على نظام الحكم السابق، ثم ارتفعت القيمة من جديد في السنة

المالية مباشرة وقدرت هذه القيمة ب 11,5 مليون سائح إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر حيث تميزت الثلاث سنوات المالية بانخفاض وتذبذب في عدد السياح، كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية السياح الوافدين إلى مصر هم أوروبيون. تطور عدد الليالي السياحية في مصر 2010-2015.

الجدول رقم (08): الليالي السياحية طبقا لمجموعات الدول في الفترة من 2010 إلى 2015. (الوحدة: بالآلاف)

مجموعات الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عرب	29.123	30.271	36.224	22.800	18.965	16.826
%	19,8	26,5	26,3	24,1	19,5	20
أوروبيون	104257	53.976	92.092	66.178	73.623	62.423
%	70,7	64,8	66,8	70,1	75,7	74,2
أمريكيون	6.621	4.351	4.089	2.430	2.334	2.271
%	4,5	3,8	3	2,6	2,4	2,7
أخرى	7.384	5.616	5.393	3.002	2.334	2.608
%	5	4,9	3,2	3,2	2,4	3,1
الإجمالي	147.385	114.214	137.819	94.410	97.256	84.128
%	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، <http://www.capmas.gov.eg> للسنوات من (2010 إلى 2013)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، ادارة الإحصاء وقواعد المعلومات جامعة الدول العربية عدد5 مارس 2015، والعدد 6 جانفي 2017 لحساب معطيات السنوات (2014 و 2015).

يوضح الجدول أعلاه أن تطور الليالي السياحية هو أيضا شهد تذبذبا بين الفترة 2010 – 2015 وعموما فقد سجل في سنة 2010 أعلى قيمة وهي 147 مليون ليلة سياحية نتيجة تسجيل أعلى قيمة للسياح الوافدين إلى مصر في هذه السنة، وانخفضت إلى 114 مليون ليلة سياحية نتيجة الأوضاع التي عرفتتها مصر سنة 2011، لتعود هذه القيمة للارتفاع إلى قيمة 137 مليون ليلة سياحية في سنة 2012 ثم تراجعها مرة أخرى في الفترة من 2013-2015.

4: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة.

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة نلاحظ مساهمة كل من السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

1.4: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول التالي صافي تدفقات الاستثمار التي يتم سحبها في مصر من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي

الجدول رقم (09): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي %	2,92	- 0,20	1	1,45	1,57	2,07

المصدر: صندوق النقد الدولي - الإحصاءات المالية الدولية وقواعد بيانات موازين المدفوعات - البنك الدولي - تمويل التنمية العالمية - تقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بإجمالي الناتج المحلي. (data.albankadawli.org) اطلع على الموقع في تاريخ 2017/07/14 على الساعة (15:00).

بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي 2,92% في سنة 2010 ثم تناقصت إلى نسبة - 0,20% في سنة 2011 ويرجع هذا دائما إلى الأوضاع الغير مواتية التي مرت بها مصر في هذه الفترة، وبعد سنة 2011 بدأت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي ترتفع تدريجيا وبشكل ملحوظ لكن اقل مما كانت عليه في سنة 2010 نتيجة التأثيرات السلبية للأوضاع السياسية والأمنية للبلد والتي أدت إلى الحد والتخفيض من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر.

2.4: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

لمعرفة التغيرات التي طرأت على قطاع السياحة يجب ملاحظة التغيرات الحاصلة في الإيرادات السنوية من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (10): أهم مؤشرات قطاع السياحة خلال الفترة 2010-2015

معدل نمو قطاع السياحة %				
السنة المالية				
2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2011/2010
19,5	(26,8-)	6,6	2,3	(5,9-)
مساهمة قطاع السياحة في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (نقطة مئوية)				
السنة المالية				
2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2011/2010
0,3	(0,85-)	0,20	0,09	(0,25-)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات محصلة من التقارير السنوية للبنك المركزي المصري للسنوات المالية من 2010/2011 إلى 2014/2015 (ينظر إلى <http://www.cbe.org.eg>).

5. تحليل النتائج:

قبل جانفي 2011 كانت تعتبر السياحة مصدر مصر الثاني للعملة الأجنبية (14,4% من إيرادات مصر من العملة الأجنبية) وامتصاص للعمالة (3,8 مليون عامل مما يمثل 15,5% من إجمالي القوى العاملة)، ففي عام 2010 بلغت إيرادات قطاع السياحة 12,5 مليار دولار، ولكن مع عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية منذ ثورة 2011 أدى إلى انخفاض حاد في عدد السياح الأجانب، وخاصة في مجال السياحة الثقافية بينما كان أداء المنتجعات الشاطئية أفضل، ولكن تم اللجوء إلى خفض الأسعار لتنشيط السياحة حتى أن مصر احتلت المرتبة الرابعة من حيث تنافس الأسعار في صناعة السياحة في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي " تقرير تنافسية السياحة والسفر 2013".

وقد حققت مصر ما يقارب 10 مليار دولار من العائدات. وهذا يشير إلى التحسن خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011 غير انه نتيجة الأحداث السياسية والمخاوف الأمنية المستمرة تدهورت صناعة السياحة أكثر في عام 2013، حيث قامت الكثير من الدول بتحذيرات السفر إلى مصر وسحب السياح من البلاد، لذلك انخفضت عائدات السياحة إلى 5,9 مليار دولار في عام 2013، وبعد إلغاء قرارات التحذيرات ومنع السياح من زيارة مصر لاستقرار الوضع بصورة نسبية في أواخر عام 2013، تدهورت مؤشرات قطاع السياحة أكثر بسبب بعض الاضطرابات الأمنية في بدايات عام 2014 مما أدى إلى مساهمة القطاع بمعدل سالب في الناتج المحلي الإجمالي (- 0,85 نقطة مئوية)، ثم تحسنت هذه القيمة إلى 0,3 نقطة مئوية نتيجة التحسن في معدل نمو قطاع السياحة من نسبة سالبة (26,8) إلى 19,5%.

6. خاتمة:

مما سبق يلاحظ انه هناك علاقة طردية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة انطلاقا من نسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي، حيث انه كلما زادت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

نتائج الدراسة:

- 1- تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالتحويلات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها مصر.
- 2- تعد مصر بلدا سياحيا مهما لما تحوزه من مقومات سياحية طبيعية وتاريخية.
- 3- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا في قيمها وكانت أحسن قيم مسجلة خلال سنة 2012 بـ 6.301 مليار دولار و 6.885 مليار دولار في سنة 2015.
- 4- تعتبر الإمارات العربية المتحدة وقطر واليونان والمملكة المتحدة والكويت أكبر 5 دول مستثمرة في مصر بحسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات.
- 5- تركز الاستثمارات الواردة إلى مصر على قطاع العقارات والنفط والغاز والمواد الكيماوية والسياحة والفنادق بنسب متفاوتة.
- 6- حرصت مصر على تحسين بيئة الاستثمار وخلق مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية على حد السواء.
- 7- انخفاض عدد الوافدين إلى مصر سنة 2011 نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفها البلد في هذه الفترة.
- 8- انخفاض وتذبذب نسبة مساهمة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب المشاكل التي واجهت مصر.

7. التوصيات:

- 1- ضرورة العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع السياحة وذلك بتخطي الصعوبات وتفعيل الإجراءات المتخذة لدعم وترقية القطاع السياحي.
- 2- وضع امتيازات مناسبة للمستثمرين الأجانب.
- المحافظة على سمعة مصر كوجهة سياحية وذلك بتوفير الأمن والاستقرار باعتباره من الأمور الحساسة والضرورية لقيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

8- قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

- حسب الله محمد، أ. (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. مصر: الدار الجامعية.
- سويلم، م. م. (2009). الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقهاء الإسلاميين. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- عبد العزيز، ع. أ. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي. الأردن: دار النفائس.
- عدون، ن. د. (1997). تقنيات مراقبة التسيير. الجزائر: دار المحمدية.
- عطا الله، م. أ. (2010). إدارة الاستثمار. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- قدي، ع. أ. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- قربوع, ع. (1999). كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- صيام, ز. أ. (1997). مبادئ الاستثمار. عمان: دار المناهج
- النجار, ف. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- بعداش, ع. أ. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية. الجزائر, الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر.
- عوينان ، عبد القادر(2013)، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025 أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر
- سعدي، يحيى & العمراوي، سليم. (2013). مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة
- مناتي صالح, ع. (2013). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة بغداد،.
- شبانه, أ. ز. (1994) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق. المؤتمر السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق. (1. p), القاهرة.
- الجريدة الرسمية (2001). أوت. (22) الأمر رقم 01-03 من القانون رقم . 10-01/عدد رقم 47 الجزائر, الجزائر, الجزائر : الجمهورية الجزائرية.
- Jean, P. e. (2007). *Management du tourisme*. France: Edition, Pearson, Education.